النهار ١١-٢-٢٠٢٠

مصير استحقاقات ٢٠٢٠ من "الأوروبوندز" في مهبّ الريح هل تحذو الدولة حذو المصارف في تعاملها مع المودعين؟

سلوى بعلبكي

لم تحسم حكومة الرئيس حسان دياب بعد قرارها بدفع استحقاقات العام ٢٠٢٠ من سندات "الاوروبوندز" البالغ مجموعها مع فوائدها نحو ٥,٢ مليارات دولار، بحسب تقرير "الدين وأسواق الدين" الذي تعده وزارة المال، إذ سيلي استحقاق الـ١,٢ مليار في آذار ٢٠٢٠ استحقاق آخر لسندات "الأوروبوندز" بقيمة ٧٠٠ مليون دولار في منتصف شهر نيسان، فيما ستستحق سندات "أوروبوندز" أخرى بقيمة ٦٠٠ مليون دولار في حزيران. وسيضاف إلى هذه المبالغ مبلغ ٢,٧ ملياري دولار، هي قيمة الفوائد التي يُفترض أن يدفعها لبنان بالدولار على الدين العام القائم بالعملة الأجنبية. أي أن قيمة كل استحقاقات سنة ٢٠٢٠ ستبلغ بالعملة الأجنبية تحديدا نحو ٥,٢ مليارات دولار.

وتدرس الحكومة ٣ خيارات: سداد كامل المبلغ، أو الدفع للأجانب حصرا، أو إعادة الهيكلة لكامل المستحقات. ولكن في ظل غياب أي إصلاح جدي في موازنة سنة ٢٠٢٠، لا تملك الحكومة ما يكفي من المال لتسديد أي من مستحقاتها، ما يعني أن الدفع سيكون من احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية، أي من دولارات المودعين التي يحجز عليها القطاع المصرفي، ويضع عليها قيودا يحاول مصرف لبنان تشريعها .

وفق رئيس المعهد اللبناني لدراسات السوق الدكتور باتريك مارديني، فقد قررت الحكومة "السطو على ما تبقى من أموال المودعين سواء دفعت استحقاقاتها أم لم تدفع، إذ إن من يقترح التخلف الجزئي أو الكامل عن التسديد، يسعى في الحقيقة إلى إنفاق أموال المودعين في الوزارات بحجة تمويل استيراد السلع الضرورية ودفع الرواتب والأجور ودعم الكهرباء"، لافتا الى أن "أسطوانة استيراد الدولة للسلع مفبركة وخطيرة لأن التجار، لا الدولة، يهتمون بالاستيراد في لبنان كما في الغالبية الساحقة من دول العالم. أما الحجز على أموال التجار في المصارف ثم تحويلها من المصرف المركزي إلى الوزارات لتستورد هي حاجات الناس، فسيضاعف الفساد المستشري في الدولة ويعزز المحسوبيات ويخرب هذه القطاعات كما تم تخريب كل قطاع وضعت الحكومة اللبنانية يدها عليه ."

وإذ يحمّل مارديني مصرف لبنان مسؤولية صون الودائع وحمايتها، يحضه على ألّا يفرط بدولار واحد من احتياطه لدفع الدين العام أو لتمويل عجز الموازنة، حتى ولو كان بحجة الاستيراد. "فمن غير الأخلاقي إقراض ما تبقى من مدخرات الناس لحكومة لن تكون قادرة على إعادتها، وهي اليوم لا تستطيع أصلا إعادة ما اقترضته في الماضي". وينصح بأن يكون "قرار سداد استحقاقات الدين مرتبطا حصرا بقدرة الخزينة على توفير هذه الأموال عبر عصر نفقات الوزارات وإعادة هيكلة الإدارة (أي خفض عدد الموظفين والعودة عن سلسلة الرتب والرواتب) وإغلاق الصناديق والمجالس والهيئات، وإخضاع كل ما تبقى من الإنفاق العام لرقابة إدارة المناقصات المسبقة ورفع الدعم عن الكهرباء والمياه والصناعة والزراعة وإعادة سفن الكهرباء من حيث أتت ."

أما إذا قررت الحكومة التخلف عن الإصلاح، فلا خيار عندها سوى إعادة هيكلة الدين العام، وهي عبارة "منمقة" برأي مارديني للتعبير عن تخلف الدولة عن الدفع وإعلان إفلاس لبنان ومفاوضة الدائنين. في هذه الحالة، "لا يجب اعتماد صيف وشتاء تحت سقف واحد، أي الدفع للمستثمرين الأجانب حصرا، لأسباب عدة أبرزها أن ذلك سيشجع الدائنين على الاستمرار في تمويل الهدر بالنفقات العامة، ويطمئنهم إلى أن الشعب اللبناني مستعد للتضحية بودائعه في سبيل سداد هذه الديون وفوائدها المرتفعة. كما أنه سيؤدي إلى "المراجحة (Arbitrage) "بحيث يبيع اللبنانيون سنداتهم للأجانب لضمان السداد، وهو ما بدأت به بعض المصارف اللبنانية بكثافة ."

وفي ظل اعتماد خيار الدفع أو التخلف، سينتهي المطاف عاجلا ام آجلا باستنفاد دولارات المودعين في مصرف لبنان. هنا يخشى مارديني من "سيناريو فنزويلي بحيث تلجأ الحكومة إلى تمويل نفقاتها عبر طباعة المزيد من أوراق الليرة اللبنانية بدل تقليص حجم الانفاق العام. وعندها يكون على المواطن مواجهة تعاظم التضخم الجامح (hyperinflation) بعدما خسر عمله بسبب الانكماش الاقتصادي ."

لم يبق اليوم في المصرف المركزي سوى ٣٠ مليار دولار من أصل اجمالي دولارات المودعين في المصارف البالغة نحو ١٢٠ مليار دولار، بعدما تم إقراضها للحكومة والقطاع الخاص والمواطنين الذين يعانون جميعا من صعوبة في السداد. ووفق مارديني "فقد يؤدي الطمع بالـ٣٠ مليار دولار المتبقية إلى تأخير الإصلاحات البنيوية وحرمان الناس مدخراتهم وتعريتهم من الحماية الاجتماعية بضمانة هذه الودائع وتجريدهم من القدرة على الصمود ."

مفاوضة الدائنين لإعادة الجدولة

عندما أرادت المصارف ان تدافع عن كيانها عمدت الى اسلوب "التقطير" في دفع الاموال للمودعين، فهل على الدولة أن تعتمد الاسلوب عينه لحماية اقتصادها؟

يرى الخبير الاقتصادي في تنمية الموارد البشرية الدكتور فادي جواد ضرورة أن "تتخذ الدولة قرارا جريئا بالتوقف عن الدفع فورا وخصوصا الدفعة المستحقة في آذار والبالغة ١,٢ مليار دولار، والمبادرة الى حوار فوري مع الدائنين من مصارف لبنانية وجهات دولية لإعادة جدولة الدين وتجميد الفوائد وإجراء سواب للاستحقاقات، خصوصا أن المطلوب دفعه خلال ٢٠٢٠ نحو ٥,٢ مليارات دولار". ويقارن جواد مع دول عانت من أزمات اقتصادية مشابهة فتوقفت عن الدفع مع اجراء هيكلة لديونها، "إذ ليس من المعقول أن بلدا يعاني شحا كبيرا في العملة الخضراء أن يصدرها الى الخارج"! لذا يقترح جواد على الحكومة الجديدة "اتخاذ قرار جريء بمفاوضة الدائنين ومن ثم تأليف فريق عمل اقتصادي من المصرف المركزي ووزارة المال والمصارف والقطاع الخاص لاتخاذ قرارات ومبادرات تنعش الاقتصاد الوطني، ومن ثم حض المصارف على بيع اصولها في الخارج كما فعل بنك عوده عبر بيع "عوده – مصر" والعمل على ضخ

الأموال في الأسواق المحلية لاسترجاع الثقة المحلية والدولية، وفي الوقت عينه يجب منع المصارف اللبنانية من بيع سنداتها لصناديق مخاطر اجنبية تجنبا لتعريض لبنان لمزيد من التأزم، وكما قال سلامة في كلمة وجهها الى اصحاب المصارف بأن "يعملوا على أساس أن ثمة استمرارية، وليس على نحو كأنهم يصفّون أعمالهم "!

الى ذلك، يقترح جواد سيناريو اخف وطأة، هو التوافق مع المصارف اللبنانية على دفع المستحقات الأجنبية لحملة السندات وجدولة سندات المصارف المحلية والتي تشكل اكثر من ٦٠%، و"بذلك نكون على الطريق الصحيح ."

وإذ يقر بأن التوقف عن الدفع "سيعرضنا لمخاطر خارجية، إلا أنها ستكون اقل ضررا من المخاطر الداخلية التي ستنعكس على البلد اقتصاديا وعلى قدرة المواطن على التحمل". أمام هذا الواقع يرى جواد ضرورة "وضع خطة ذكية لهيكلة الدين يواكبها اصلاح اقتصادي (سياسي) ونهضة في قطاعات الاعمال الوطنية، بحيث تؤدي هذه المعادلة إلى ثورة إقتصادية"، كما يلفت الى "ضرورة مطالبة الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته المالية والمعنوية عن وجود اكثر من مليوني لاجىء يشكلون نحو ٥٠%من عدد سكان لبنان زادوا حدة تدهور الوضع الاقتصادي."